عقد البرلمان الجلسة المشتركة بين المجلسين الدورة 2 (دور انعقاد العادي الثاني).

2021/11/16

البرلمان التايلندي /بانكوك، تايلند

في يوم 16 نوفمبر 2021 ، عقد البرلمان الجلسة المشتركة في قاعة الاجتماع لمجلس النواب

ترأس معالي السيد شوان ليكباي رئيس البرلمان و الذي كان تخلفه البوفيسور بورن بيش وشيتشولشاي في رئاسة الجلسة المشتركة بين المجلسين الدورة 2 (دور انعقاد العادي الثاني). وكان الموضوع الذي ينظر فيها فوريا هو "مسودة تعديل وإضافة الدستور (رقم...) سنة... حيث تم طرحها السيد براريس واشاراسين تعاونا مع المقترحين من الناخبين ، ويبلغ عددهم 135,247 ناخبا لاقتراح هذه المسودة وفقا لقانون الإدلاء المباشر من الشعب لاقتراح القوانين و الدستور.

و في السياق نفسه ، أوضح المقترح لتعديل وإضافة الدستور الحالي عبر الأفكار الرئيسية التي تحتوى على 4 محاور نحو تعديل غرفتي البرلمان ألى غرفة واحدة وهي مجلس النواب ، لما يتكون على 500 الأعضاء المنتخبين ، إصلاح المحكمة الدستورية و السلطة المستقلة مع إقالة جميع القضاة و اللجان الحاليين المنتسبين إلى تلك القطاعات المستقلة مع إنهاء مدة توليتهم ، لاسيما أنهم كانوا متحيزين من أوامر الحاكم الانقلاب آنذاك. كما طرح على ترشيح كافة الأعضاء في المحكمة الدستورية و السلطات المستقلة عبر اقتراح قائمة الأسماء خلال النظر العام من القرار المشترك بين الجمعية القضاة العامة للمحكمة العليا ، و الجمعية القضاة العامة للمحكمة المدنية ، و الأحزاب المعارضة بالإضافة إلى إبرام القرار من التصويت بين الأعضاء النيابيين و يعد أنه نهائيا.

كما أعرب السيد بيابورت سيناج كانوكول احد الناشطين و يعد اكثر تأثيرا في تعديل الدستور الحالي معربا عن تفاؤله في تعديل بعض الأحكام من هذا الدستور ، لما يعد بعض المواد العالقة بالسلطات القضائية و خاصة المحكمة الدستورية لتدخلها تجاه السلطة التشريعية ، و تطبيعها مع الحاكم الانقلاب خلال اعتراف صلاحيته الدستورية ، لذلك مما أدى إلى إضافة النص لحظر المحكمة الدستورية و دوام اعترافها مجرد شهود التغيير من الانقلاب في كل مرة. كما يبرر على ان التعديل يلازم بمنع التدخلات الممنهجة بين سلطة ما جراء التأسيس الدستوري و التطبيق الدستوري التي يعم تطبيقه على كافة السلطات دون جدوى ، وذلك على حد قوله.

داخليا ، ناقش عديد من الأعضاء سواء كانوا مؤيدين و معارضين لتلك الموسودة ، و أكد المؤيدون حرصا على تعديل و إضافة الدستور وفقما طرحت عليه المسودة ، نحو تشكيل البرلمان فقط غرفة واحدة و انهاء مجلس الشيوخ ، و إقالة جميع السلطة المستقلة المنتسبة من الحاكم الانقلاب ، بالإضافة إلى انتقادات واسعة جراء الدستور الحالي و تأثيراتها من توريث الحكم لبعض الأفراد الانقلابيين ، وذلك لم يعد أنها من مقاليد الحكم الديمقراطي ، وكانت المناقشة موجهة إلى أعضاء البرلمان و إقناعهم بموافقة على المسودة ، مضيفا إلى المخاوف التي ستقع في المستقبل ، إن لم تحصل موافقة على النقاط المطروحة من الأفكار الرئيسة ، تشاؤما بأن البلاد سوف ينزلق نحو الهاوية التي تؤثر من النزاعات السياسية فضلا عن تدهورات من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

و من جانب آخر ، ناقش الأعضاء مجرد اختلافهم بين الآراء المطروحة و تبريراتهم حول ما يحتوى عليها من تلك المسودة ، لما يرون بأن مجلس الشيوخ لديه مهام في الرقابة و التوازن ، و خاصة في الإجراءات البرلمانية جراء تشريع القوانين لتحقيقها أكثر استكمالا. بيد أن تطرق إلى تحديد الصلاحية لمجلس الشيوخ خيرا من اسقاطها النهائية. ملتفتا إلى محور السطات المستقلة نحو المحكمة الدستورية و السلطات المستقلة أخرى توجد لديها العملية التي توصف بالرقابة و التحقيق بعضها البعض ، فبالتالي لم تكن لديها أغلبية الأصوات او لم تحظى الصلاحية الأحادية برمتها ، موجها إلى موافقتهم خلال توزيع النظام التنسيقي بشكل مناسب ، وهذا أمر مقبول.

و تم القرار في 17 نوفمبر 2021 ، وذلك من خلال الاقرار المباشر من نداء اسماء الأعضاء عبر أسلوب المتلفظ الواقعي واحدا تلو الآخر ، كانت نتيجة القرار 473 الرفض ضد المبادئ و الأفكار الرئيسية ، ويحصل 206 الموافقة ، فبالتالي أنه يعد أقلية التصويت نسبيا ، فبالتالي لم يحصل نصف العدد النسبي من المجلسين وهو 362 صوتا

المصدر : قسم الإعلام ، مكتب الاستعلامات العامة ، الأمانة العامة لمجلس النواب

المترجم : شوشات بوت بينج، مكتب اللغات الأجنبية ، الأمانة العامة لمجلس النواب